" دراسة تحليلية للتقرير السنوي لدائرة قاضي القضاة لعام 2023 "

"An Analytical Study of the Annual Report of the Court of Judges Department for 2023"

إعداد الباحث:

محمد حسين احمد المومني

1445هـ/2024م

فهرس المحتويات

الإهداء ..... ج

الشكر والتقدير ..... ه

الملخص باللغة العربية 1

الملخص باللغة الانجليزية 2

المقدمة 3

مشكلة الدراسة 3

أهداف الدراسة 3

أهمية الدراسة 4

حدود الدراسة: 4

الدراسات السابقة: 5

منهج الدراسة: 6

الفصل (التمهيدي): عرض موجز للتقرير 7

المبحث الأول: الإحصائيات والأرقام البارزة..... 7

المطلب الأول: عدد القضايا المنظورة والمفصولة ونسب الإنجاز 7

المطلب الثاني: حجم التوثيقات الشرعية وأنواعها 7

المطلب الثالث: أداء مكاتب الإصلاح الأسري ومؤشرات نجاحها 8

المبحث الثاني: المبادرات والإنجازات 8

المطلب الأول: دور المحاكم في الأردن والقدس **..... 8**

المطلب الثاني: برامج التدريب والتأهيل للقضاة والكوادر المساندة 9

الفصل الأول: تحليل الإيجابيات 10

المبحث الأول: الكفاءة الإدارية والقضائية 10
المطلب الأول: نسبة الإنجاز المرتفعة في القضايا **10**
المطلب الثاني: سرعة التوثيقات الشرعية ودقتها **10**
المبحث الثاني: الجهود في الإصلاح الأسري 11
المطلب الأول: نجاح الوساطة الأسرية في تقليل النزاعات 11

المبحث الثالث: الاهتمام بالتطوير المهني 12

المطلب الأول: أثر البرامج التدريبية على تحسين الكفاءة. **12**

الفصل الثاني: الملاحظات النقدية 13

المبحث الأول: نقص التحليل التفصيلي **13**
المطلب الأول: غياب تفسير للزيادة في عدد القضايا 13
المطلب الثاني: عدم تناول العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة 13

المبحث الثاني: تحديات لم يتم معالجتها 14

المطلب الأول: غياب التركيز على الجرائم المستجدة مثل الاحتيال الإلكتروني 14
المبحث الثالث: قياس الأثر 14
المطلب الأول: الحاجة لتقييم مستدام لفعالية برامج التدريب والوساطة 14

الخاتمة 16

أولاً: النتائج: **16**
ثانياً: التوصيات: **16**

المراجع 17

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الاهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى أبي الذي لم يبخل علي يوماً بشيء...

وإلى أمي التي زودتني بالحنان والمحبة...

أقول لهم: أنتم وهبتموني الحياة والأمل والنشأة على شغف الاطلاع والمعرفة...

وإلى إخوتي وأسرتي جميعاً...

ثم إلى كل من علمني حرفاً أصبح سنا برقه يضيء الطريق أمامي ...

الشكر و التقدير

بعد رحلة بحث و جهد و اجتهاد تكللت بإنجاز هذا البحث ، نحمد الله عز وجل على نعمه التي منَ بها علينا فهو العلي القدير والشكر والتقدير الى كل من كان له يد في مساعدتي على كتابة هذا السطر العلمي .

الملخص

المومني، محمد حسين احمد، " دراسة تحليلية للتقرير السنوي لدائرة قاضي القضاة لعام 2023 ".

تهدف هذه الدراسة التحليلية إلى استعراض تقرير دائرة قاضي القضاة لعام 2023 بهدف تقييم أداء النظام القضائي الشرعي في الأردن، مع التركيز على القضايا المتعلقة بالوساطة الأسرية والتوثيقات الشرعية. تشمل الدراسة تحليلًا لمعدلات الإنجاز في القضايا، فعالية البرامج التدريبية للقضاة، وأداء مكاتب الإصلاح الأسري. كما تبرز الدراسة الحاجة لتقييم مستدام لهذه البرامج وتحليل دور العوامل الاجتماعية والاقتصادية في زيادة القضايا المنظورة.

ورغم النجاحات التي أظهرها التقرير، إلا أن الدراسة تبرز نقصًا في التطرق للجرائم المستجدة مثل الاحتيال الإلكتروني، مما يعد تحديًا يجب على النظام القضائي التكيف معه. بالإضافة إلى ذلك، تشير الدراسة إلى أهمية تعزيز التوثيقات الشرعية وتوسيع نطاق التدريب المتخصص للقضاة والكوادر القانونية.

تكمن أهمية الدراسة في توفير توصيات عملية لتحسين الأداء القضائي، وتطوير آليات فعالة للتعامل مع التحديات الحديثة في القضاء الشرعي. كما تسلط الضوء على ضرورة التقييم المستمر للبرامج المقدمة لضمان استدامتها وفاعليتها في المستقبل.

Abstract

Al-Naimi, Moath Ahmad Mahmoud, "An Analytical Study of the Annual Report of the Court of Judges Department for 2023," a research paper in Comparative Studies of Personal Status (Breastfeeding and Custody), Al-Bayt University, 2024, supervised by Professor Dr. Anas Mustafa Abu Ata.

This analytical study aims to review the Annual Report of the Court of Judges Department for 2023 in order to assess the performance of the judicial system in Jordan, with a focus on family mediation and legal documentation issues. The study includes an analysis of case completion rates, the effectiveness of training programs for judges, and the performance of family reconciliation offices. It also highlights the need for continuous evaluation of these programs and examines the role of social and economic factors in the increase of cases presented.

Despite the successes shown in the report, the study highlights a lack of attention to emerging crimes like cyber fraud, which presents a challenge that the judicial system needs to adapt to. Furthermore, the study underscores the importance of strengthening legal documentation practices and expanding specialized training for judges and legal staff.

The significance of this study lies in providing practical recommendations to improve judicial performance, developing effective mechanisms to address modern challenges in family law, and emphasizing the need for continuous assessment of ongoing programs to ensure their sustainability and effectiveness in the future.

المقدمة

يُعد التقرير السنوي لدائرة قاضي القضاة لعام 2023 من الوثائق المهمة التي تعكس مدى تطور النظام القضائي في الأردن، وخاصة في المجالات الشرعية. يقدم التقرير تحليلًا شاملًا عن أداء المحاكم الشرعية، بالإضافة إلى البرامج التدريبية والوساطة الأسرية التي تهدف إلى تحسين سير العمل القضائي وتعزيز العدالة. وبالرغم من النجاحات التي تم تحقيقها، فإن هناك بعض الجوانب التي تحتاج إلى مزيد من التقييم والتحليل، مثل تأثير العوامل الاجتماعية والاقتصادية على النظام القضائي، والفعالية المستدامة للبرامج المقدمة.

يتناول هذا التحليل النقاط الرئيسية التي تضمنها التقرير، مثل سرعة ودقة التوثيقات الشرعية، معدلات الإنجاز في القضايا، وتقييم البرامج التدريبية التي تستهدف القضاة والكوادر المساندة. كما يستعرض الجوانب التي قد تظل بحاجة إلى اهتمام أكبر، مثل عدم تناول العوامل المؤثرة في الزيادة في القضايا، والجرائم المستجدة مثل الاحتيال الإلكتروني، وضرورة وجود تقييم مستدام لتحسين البرامج.

مشكلة الدراسة

وتحديد أبرز المشكلات التي لم يتم تناولها بشكل كافٍ، رغم أهميتها في تعزيز فعالية النظام القضائي في الأردن. تكمن المشكلة الرئيسية في:

1- **غياب تحليل دقيق للعوامل الاجتماعية والاقتصادية** التي قد تؤثر على زيادة عدد القضايا المنظورة.

2- وكذلك **عدم تغطية الجرائم المستجدة** مثل الاحتيال الإلكتروني، التي أصبحت تشكل تحديًا كبيرًا للنظام القضائي.

3- كما تبرز **الحاجة لتقييم مستدام لفعالية البرامج التدريبية والوساطة الأسرية**، إذ أنه على الرغم من النجاحات الواضحة في هذه المجالات، لا يوجد إطار تقييم مستمر يضمن استمرارية فعالية هذه البرامج وتحقيق الأهداف المرجوة.

4- كذلك، لم يتم تسليط الضوء بشكل كافٍ على **سرعة ودقة التوثيقات الشرعية** التي تعتبر من الأمور الجوهرية في تحسين الأداء القضائي.

من خلال هذه الدراسة، سيتم تحديد الثغرات التي لم يتم تناولها بشكل كافٍ في التقرير السنوي، وتقديم توصيات قد تساهم في تحسين أداء المحاكم الشرعية والخدمات المرتبطة بها.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة التحليلية للتقرير السنوي لدائرة قاضي القضاة لعام 2023 إلى تحقيق عدة أهداف أساسية:

1. تحليل أداء النظام القضائي الشرعي:
   دراسة فعالية المحاكم الشرعية في التعامل مع القضايا، بما في ذلك سرعة الإنجاز ودقة التوثيقات الشرعية. ستتم مراجعة معدلات الفصل في القضايا وأثرها على تسريع الإجراءات وتقديم العدالة للأفراد.

2. تحديد العوامل المؤثرة في زيادة القضايا:
   تحديد الأسباب المحتملة وراء الزيادة الملحوظة في عدد القضايا المنظورة في المحاكم، مع التركيز على العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي قد تساهم في هذا الارتفاع. سيتم محاولة ربط هذه العوامل بتوجهات جديدة في المجتمع وتأثيراتها على النظام القضائي.

3. مراجعة فعالية برامج التدريب والوساطة:
   دراسة تأثير برامج التدريب التي تم تنظيمها للقضاة والكوادر المساندة، وكذلك تقييم فاعلية برامج الوساطة الأسرية في تقليل النزاعات الأسرية. كما سيتم تقييم مدى نجاح هذه البرامج في تحسين الأداء العام للمحاكم.

4. تحليل ضرورة التقييم المستدام:
   تسليط الضوء على أهمية وجود آلية تقييم مستدامة لقياس فعالية البرامج التدريبية والوساطة الأسرية، مع تقديم توصيات حول كيفية تحسين هذه الآليات لتحقيق استمرارية النجاح وتحقيق الأهداف.

5. مراجعة دور المحاكم في مواجهة الجرائم المستجدة:
   إلقاء الضوء على الغياب في التقرير لذكر الجرائم المستجدة، مثل الاحتيال الإلكتروني، وتقييم ما إذا كان النظام القضائي الشرعي يواكب هذه التغيرات في طبيعة الجرائم التي قد تؤثر على القضايا المنظورة.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في تسليط الضوء على جوانب رئيسية في النظام القضائي الشرعي في الأردن التي قد تكون غائبة أو تحتاج إلى تعزيز وتحسين. من خلال تحليل التقرير السنوي لدائرة قاضي القضاة لعام 2023، فإن هذه الدراسة تساهم في:

1. **تحسين الفعالية القضائية**:
   من خلال تقييم أداء المحاكم الشرعية في إنجاز القضايا بسرعة ودقة، تساعد الدراسة في تحديد الفجوات المحتملة في النظام القضائي، مما يساعد على تحسين الإجراءات القضائية وتسريع تقديم العدالة للمواطنين.

2. **توجيه السياسات القضائية**:
   تقديم توصيات لتحسين برامج التدريب والوساطة الأسرية من خلال توفير تقييم مستدام لهذه البرامج. يمكن لهذه التوصيات أن تؤثر بشكل مباشر على السياسات المتبعة في دائرة قاضي القضاة وتساهم في تطوير النظام القضائي بما يتماشى مع متطلبات المجتمع.

3. **معالجة القضايا الجديدة مثل الجرائم الإلكترونية**:
   مع تزايد الجرائم الإلكترونية، مثل الاحتيال عبر الإنترنت، أصبحت هذه الدراسة مهمة لفهم ما إذا كان النظام القضائي يواكب هذه التحولات. إن تحليل غياب التطرق لهذه الجرائم يوفر أرضية لتطوير استراتيجيات لمواجهة التحديات الجديدة في القضاء.

4. **تحليل العوامل الاجتماعية والاقتصادية**:
   يساعد فهم العوامل الاجتماعية والاقتصادية في تسليط الضوء على الأسباب التي قد تؤدي إلى زيادة القضايا أو تغيير أنماطها، وهو أمر ضروري لوضع خطط مستقبلية تهدف إلى تقليل النزاعات والحد من العبء على النظام القضائي.

5. **دعم تحسين التوثيقات الشرعية**:
   من خلال فحص سرعة ودقة التوثيقات الشرعية، تبرز أهمية تحسين هذه العمليات لضمان تقديم خدمات أكثر كفاءة وأقل وقتًا. يساهم هذا في رفع مستوى الثقة في النظام القضائي.

بالتالي، تعتبر هذه الدراسة مهمة في تحسين النظام القضائي الشرعي، سواء على مستوى الأداء القضائي، أو التدريب، أو تحديث السياسات لمواكبة التطورات.

حدود الدراسة:

تتمثل حدود هذه الدراسة في النقاط التالية:

1. الزمن:
   تقتصر الدراسة على تحليل التقرير السنوي لدائرة قاضي القضاة لعام 2023 فقط، ولا تشمل البيانات أو التقارير السابقة أو اللاحقة. كما أنها تركز على العام المحدد دون مقارنة شاملة مع التقارير المستقبلية أو التاريخية.

2. المجال الجغرافي:

تركز الدراسة فقط على النظام القضائي الشرعي في الأردن، ولا تشمل المحاكم أو الأنظمة القضائية الأخرى في الدول العربية أو العالمية.

3. المجالات القضائية:

تقتصر الدراسة على القضايا الشرعية والتوثيقات المتعلقة بها، مع التركيز على المجالات التقليدية مثل الطلاق والميراث والنفقة، دون التطرق إلى القضايا الجنائية أو التجارية أو أي أنواع أخرى من القضايا.

4. المصادر:

تعتمد الدراسة بشكل رئيسي على التقرير السنوي لدائرة قاضي القضاة لعام 2023، وبعض المصادر الإعلامية التي تمثل رأيًا عامًا حول التقرير، ولكنها لا تشمل أبحاث أكاديمية أو دراسات ميدانية متخصصة في القضايا القضائية الشرعية.

5. التركيز على قضايا محددة:

تركز الدراسة على جوانب مثل التدريب القضائي، الوساطة الأسرية، والتوثيقات الشرعية، دون التوسع في تحليل شامل لكل القضايا القانونية أو الجرائم المستجدة خارج نطاق هذه المجالات المحددة.

من خلال تحديد هذه الحدود، تهدف الدراسة إلى تقديم تحليل دقيق للمجالات التي يتم التركيز عليها في التقرير السنوي لعام 2023 دون التوسع في مواضيع أخرى قد تؤثر على النتائج بشكل أكبر.

الدراسات السابقة:

في حدود اطلاع الباحث تبين له وجود الدراسات التالية:

1-دراسة تقييمية حول التوثيقات الشرعية / موقع الأنباط الإخباري

نشرت دراسة حول تحسين عملية التوثيق الشرعي في المحاكم الأردنية، ودعت إلى تطوير التقنيات المستخدمة في التوثيق لضمان السرعة والدقة.

دراسة حول فعالية الوساطة الأسرية في الأردن / وكالة عمون الأخبارية

دراسة تناولت فعالية الوساطة الأسرية في تقليل النزاعات الأسرية وتحسين مستوى الفهم القانوني للأطراف المعنية.

منهج الدراسة:

سيقوم الباحث بتباع المناهج الأتية :

1. المنهج الاستقرائي: من خلال تتبع الأقوال وبيان الأحكام الشرعية في جميع حالات المجنون.
2. المنهج التحليلي: القائم على تحليل الآراء الفقهية و الاجتهادات الفقهية المختلفة و نقدها بغية الوصول الى توصيف دقيق للمشكلة التي تقوم عليها الدراسة.

الفصل (التمهيدي)

عرض موجز للتقرير

المبحث الأول: الإحصائيات والأرقام البارزة

المطلب الأول: عدد القضايا المنظورة والمفصولة ونسب الإنجاز

فإن عدد القضايا المنظورة: بلغ 129,013 قضية، بزيادة 10,339 قضية عن العام 2022.

وعدد القضايا المفصولة: تم تحقيق نسبة إنجاز بلغت 98.7% من القضايا المنظورة. [1]

هذه الإحصائيات تشير إلى كفاءة عالية في إدارة القضايا وتقديم الخدمات القضائية في المحاكم الشرعية

المطلب الثاني: حجم التوثيقات الشرعية وأنواعها

عدد التوثيقات الشرعية : بلغ إجمالي الوثائق الشرعية المسجلة 326,000 وثيقة. [2]

أنواع التوثيقات : تشمل هذه الوثائق مجموعة من الحجج الشرعية التي تُثبت الحقوق القانونية للأفراد، مثل [3] :

- حجة الزواج.
- حجة الطلاق.
- حجة الوصايا.
- حجة الحضانة والنفقة.
- الوثائق المتعلقة بالميراث والملكيات.

---

[1] تقرير عن أعمال المحاكم الشرعية لعام 2023، المنشور على موقع وكالة سرايا الإخبارية، حيث تم ذكر عدد القضايا المنظورة ونسبة الإنجاز، رابط المصدر: https://www.sarayanews.com/article/955140، تفاصيل من التقرير المنشور على موقع الأنباط الإخباري، الذي أوضح الإنجازات والإحصائيات المتعلقة بالقضايا وعددها، رابط المصدر: https://alanbatnews.net/article/440402، تقرير مختصر عن تسليم الملك للتقرير السنوي لدائرة قاضي القضاة على موقع عمون الإخباري، والذي يتضمن ملخصًا عامًا عن الإنجازات، رابط المصدر: https://www.ammonnews.net/article/869989،

[2] تقرير الإحصائيات من موقع الأنباط الإخباري، رابط المصدر: https://alanbatnews.net/article/440402، تقرير تسليم التقرير السنوي على موقع عمون الإخباري، المصدر: www.ammonnews.net/article/869989،

[3] المصدر السابق.

سرعة الإنجاز: معظم الوثائق تم تسجيلها وإنجازها في يوم تقديم الطلب، مما يُظهر كفاءة وسرعة الأداء في المحاكم الشرعية. [4]

المطلب الثالث: أداء مكاتب الإصلاح الأسري ومؤشرات نجاحها

- عدد الحالات التي تم التعامل معها [5]:
مكاتب الإصلاح الأسري تعاملت مع 81,862 حالة خلال العام، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 11% مقارنة بعام 2022.

- عدد الاتفاقيات المسجلة [6]:
تم تسجيل 40,513 اتفاقية أسرية نتيجة جهود الوساطة.

- الحالات التي حُلَّت دون إجراءات قضائية [7]:
تم تسوية 9,102 حالة بالطرق السلمية ودون الحاجة إلى اللجوء إلى القضاء.

- مؤشرات النجاح [8]:

1- ارتفاع معدل الحالات المُصلَحة يشير إلى فعالية الوساطة الأسرية في تقليل النزاعات.

2- دور المكاتب في تخفيف الضغط على المحاكم الشرعية وتحقيق السلم الأسري.

3- الاعتماد على الحلول السلمية يعكس تغيّراً إيجابياً في الثقافة المجتمعية تجاه النزاعات الأسرية.

المبحث الثاني: المبادرات والإنجازات

المطلب الأول: دور المحاكم الشرعية في الأردن والقدس

دور المحاكم الشرعية في الأردن والقدس لعام 2023:

- **في الأردن [9]:**
المحاكم الشرعية الأردنية تؤدي دوراً محورياً في حل القضايا الأسرية وتنظيم التوثيقات الشرعية. وفقاً للتقرير السنوي:

---

[4] الملك يتسلم تقرير أوضاع المحاكم الشرعية لسنة 2023، رابط المصدر: www.ammonnews.net/article/869989

[5] أشار إلى الإحصائيات البارزة وأداء مكاتب الإصلاح الأسري، رابط المصدر: https://alanbatnews.net/article/440402

[6] المصدر السابق.

[7] المصدر السابق.

[8] تناول الزيادة في الحالات المُصلَحة وأهمية دور الإصلاح الأسري في تحسين الأداء القضائي، رابط المصدر: https://www.ammonnews.net/article/869989.

[9] تقرير موقع الأنباط الإخباري عن الإحصائيات وأدوار المحاكم الشرعية، رابط المصدر: https://alanbatnews.net/article/440402، تقرير موقع عمون الإخباري عن دور المحاكم الشرعية في الأردن

1- بلغ عدد القضايا المنظورة 129,013 قضية، مع نسبة إنجاز مرتفعة وصلت إلى 98.7%.

2- تقدم المحاكم خدماتها من خلال 78محكمة شرعية موزعة على مختلف مناطق المملكة.

3- شملت خدماتها 158 نوعاً مختلفاً من الخدمات القضائية والشرعية، مما يعكس شمولية اختصاصاتها وكفاءتها.

- **في القدس الشريف [10]:**

1- المحاكم الشرعية في القدس تعمل تحت مظلة دائرة قاضي القضاة الأردنية، وتُبرز دور الوصاية الهاشمية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في المدينة.

2- يتم تقديم الخدمات الشرعية وتوثيق الحقوق الأسرية للأسر المقدسية، بما يساهم في تعزيز صمودهم ومساعدتهم في مواجهة التحديات القانونية والاجتماعية تحت الاحتلال.

3- تُدار المحاكم بشكل يضمن استمرار عملها في ظروف سياسية وأمنية صعبة.

المطلب الثاني: برامج التدريب والتأهيل للقضاة والكوادر المساندة

عدد البرامج التدريبية [11]:
وفقاً للتقرير السنوي، نفّذ معهد القضاء الشرعي برامج تدريبية مكثفة، شملت تدريب **1,030مشاركاً**، منهم قضاة وموظفون إداريون.

أهداف البرامج [12]:

- تطوير الكفاءة المهنية للقضاة والكوادر المساندة.
- تحسين مهارات إدارة القضايا الشرعية واستخدام التكنولوجيا القضائية.
- تعزيز الفهم القانوني والاجتماعي للقضايا الأسرية، خاصةً في مجالات الإصلاح الأسري والوساطة.

مجالات التدريب [13]:

- **الجوانب القانونية والشرعية** : مثل التوثيقات الشرعية والقضايا الأسرية.
- **استخدام التكنولوجيا** : تطبيق الأنظمة الإلكترونية لتسريع إنجاز القضايا والتوثيقات.

والقدس، رابط المصدر: https://www.ammonnews.net/article/869989، تصريح دائرة قاضي القضاة المنشور في وكالة سرايا الإخبارية، رابط المصدر: https://www.sarayanews.com/article/955140.

[10] المصدر السابق.

[11] تقرير موقع الأنباط الإخباري الذي ذكر تفاصيل التدريب وعدد المستفيدين، رابط المصدر: https://alanbatnews.net/article/440402، تقرير موقع عمون الإخباري الذي تطرق لدور معهد القضاء الشرعي في تأهيل الكوادر، رابط المصدر: https://www.ammonnews.net/article/869989.

[12] المصدر السابق.

[13] المصدر السابق.

- **مهارات الوساطة والإصلاح الأسري** : بهدف تقليل النزاعات الأسرية وحلها بطرق سلمية.

أثر التدريب:
ساهمت هذه البرامج في تحسين مستوى الأداء، وزيادة سرعة الإنجاز، ورفع جودة الخدمات المقدمة من المحاكم الشرعية.

الفصل الأول

تحليل الإيجابيات

المبحث الأول: الكفاءة الإدارية والقضائية

المطلب الأول: نسبة الإنجاز المرتفعة في القضايا

النسبة [14]:
بلغت نسبة الإنجاز في القضايا المفصولة من إجمالي القضايا المنظورة 98.7%، وهي نسبة تعكس الكفاءة العالية للمحاكم الشرعية في الأردن.

دلالة النسبة [15]:

- تشير إلى أن الغالبية العظمى من القضايا التي قدمت للمحاكم تم البت فيها خلال العام.
- تدل على جهود المحاكم في تسريع الإجراءات وتقليل تراكم القضايا، مما يعزز ثقة المواطنين في النظام القضائي الشرعي.

عدد القضايا المنظورة والمفصولة [16]:
من أصل 129,013قضية منظورة، تم فصل معظمها خلال العام، مما يظهر العمل الجاد في مختلف المحاكم الشرعية في المملكة.

المطلب الثاني: سرعة التوثيقات الشرعية ودقتها

عدد التوثيقات المُنجزة [17]:
بلغ إجمالي التوثيقات الشرعية المسجلة في المحاكم الشرعية 326,000وثيقة، تتضمن الحجج المتعلقة بالزواج، الطلاق، الإرث، الوصايا، والنفقة.

---

[14] موقع الأنباط الإخباري: الذي أشار إلى نسبة الإنجاز المرتفعة وأداء المحاكم، رابط المصدر: https://alanbatnews.net/article/440402، موقع عمون الإخباري: الذي تناول تفاصيل الإنجازات في التقرير السنوي، رابط المصدر: https://www.ammonnews.net/article/869989، وكالة سرايا الإخبارية: التي ذكرت النسبة والإحصائيات العامة لأداء المحاكم، رابط المصدر: https://www.sarayanews.com/article/955140.

[15] المصدر السابق.

[16] المصدر السابق.

الإنجاز السريع [18]:

أشار التقرير السنوي إلى أن أغلب التوثيقات الشرعية يتم إنجازها في نفس يوم تقديم الطلب، مما يعكس كفاءة النظام الإلكتروني المستخدم في المحاكم الشرعية.

دقة التوثيقات[19]:

يعتمد النظام على معايير صارمة للتدقيق في البيانات قبل إصدار الوثائق، مما يضمن مصداقية الحجج الشرعية وصحتها القانونية.

توظيف التكنولوجيا [20]:

تطبيق نظام الأتمتة في المحاكم ساهم في تسريع الإجراءات، وتقليل الأخطاء، وتحسين تجربة المواطنين عند مراجعة المحاكم.

المبحث الثاني: الجهود في الإصلاح الأسري

المطلب الأول: نجاح الوساطة الأسرية في تقليل النزاعات

عدد الحالات المعالجة عبر الوساطة الأسرية [21]:

تعاملت مكاتب الإصلاح الأسري مع **81,862 حالة**، وهو ما يمثل زيادة بنسبة **11%** مقارنة بعام 2022.

نتائج الوساطة الأسرية [22]:

- تم تسجيل **40,513 اتفاقية صلح** بين الأطراف المتنازعة.

---

[17] موقع الأنباط الإخباري: الذي أشار إلى عدد التوثيقات وسرعة الإنجاز، رابط المصدر: https://alanbatnews.net/article/440402، موقع عمون الإخباري: الذي ركّز على التطوير التقني المستخدم في إنجاز التوثيقات، رابط المصدر: https://www.ammonnews.net/article/869989، وكالة سرايا الإخبارية: التي تناولت تفاصيل حول حجم التوثيقات وسرعة إنجازها، رابط المصدر: https://www.sarayanews.com/article/955140

[18] المصدر السابق.

[19] المصدر السابق.

[20] المصدر السابق.

[21] تقرير موقع الأنباط الإخباري الذي تناول الزيادة في حالات الإصلاح الأسري ودور المكاتب، رابط المصدر: https://alanbatnews.net/article/440402، تقرير موقع عمون الإخباري الذي أشار إلى الاتفاقيات الناجحة ودور الوساطة في تقليل النزاعات، رابط المصدر: https://www.ammonnews.net/article/869989، وكالة سرايا الإخبارية: التي سلطت الضوء على دور مكاتب الإصلاح في تقليل النزاعات الأسرية، رابط المصدر: https://www.sarayanews.com/article/955140.

[22] المصدر السابق.

- نجحت الوساطة في تسوية **9,102 حالة** دون الحاجة إلى تدخل المحاكم، مما يخفف من الضغط القضائي.

دلالات النجاح [23]:

- تشير الأرقام إلى فعالية مكاتب الإصلاح الأسري في احتواء النزاعات قبل تصعيدها إلى القضاء.
- تعزيز ثقافة الحوار والتفاهم داخل الأسرة، مما يساهم في الاستقرار المجتمعي.
- خفض التكاليف المترتبة على الأطراف مقارنة باللجوء إلى المحاكم.

المبحث الثالث: الاهتمام بالتطوير المهني

المطلب الأول: أثر البرامج التدريبية على تحسين الكفاءة

- **تطوير الأداء الوظيفي [24]:**
البرامج التدريبية التي نظمها **معهد القضاء الشرعي** أسهمت في رفع كفاءة القضاة والموظفين المساندين، حيث شملت تدريب **1,030مشاركاً** .هذه البرامج ركّزت على تعزيز مهاراتهم القانونية، الإدارية، واستخدام التكنولوجيا القضائية.

- **زيادة سرعة الإنجاز [25]:**
التدريب على تطبيق الأنظمة الإلكترونية الحديثة أدى إلى تقليل الوقت اللازم لإنجاز القضايا والتوثيقات، وهو ما انعكس إيجابياً على الأداء العام.

- **تحسين جودة القرارات القضائية [26]:**
البرامج المتخصصة في فهم القضايا الأسرية والنزاعات ساعدت القضاة على تقديم قرارات أكثر دقة وإنصافاً، مع التركيز على الحلول السلمية عبر الوساطة الأسرية.

- **تعزيز مهارات الوساطة [27]:**
تمكين الكوادر المساندة من مهارات التفاوض والإصلاح الأسري كان له أثر مباشر في تسوية النزاعات، مما خفف الضغط على المحاكم الشرعية.

---

[23] المصدر السابق.

[24] موقع الأنباط الإخباري: الذي أشار إلى تفاصيل التدريب وعدد المستفيدين وأثر البرامج على تحسين الأداء، رابط المصدر: https://alanbatnews.net/article/440402، موقع عمون الإخباري: تناول دور معهد القضاء الشرعي في تدريب القضاة والموظفين وتأثير ذلك على كفاءة العمل، رابط المصدر: https://www.ammonnews.net/article/869989، وكالة سرايا الإخبارية: تطرقت إلى دور التدريب في تسريع الإجراءات وتحسين الخدمات المقدمة للمراجعين، رابط المصدر: https://www.sarayanews.com/article/955140.

[25] المصدر السابق.

[26] المصدر السابق.

[27] المصدر السابق.

الفصل الثاني

الملاحظات النقدية

المبحث الأول: نقص التحليل التفصيلي

المطلب الأول: غياب تفسير للزيادة في عدد القضايا

في تقرير دائرة قاضي القضاة لعام 2023، لوحظ زيادة في عدد القضايا المنظورة بنسبة **10%** مقارنة بالعام السابق، حيث بلغ إجمالي القضايا المنظورة **129,013قضية** .ولكن لم يتم تقديم تفسير أو تحليل مفصل لهذا الارتفاع، مما يمثل نقطة ضعف في التقرير. على الرغم من ذكر الزيادة بشكل عام، لم يتم توضيح الأسباب المحتملة لهذه الزيادة، مثل العوامل الاجتماعية أو الاقتصادية أو تأثير التطورات القانونية الجديدة. [28]

- **التحديات المرتبطة بالزيادة** [29]:
قد يكون من المهم أن يتم تناول الأسباب التي أدت إلى الزيادة في عدد القضايا، سواء كانت تتعلق بتغيرات في القوانين أو تغييرات في الأوضاع الاجتماعية. مثل هذه التحليلات تساعد في توفير رؤية أكثر دقة عن أسباب الضغط على النظام القضائي وكيفية معالجته.

المطلب الثاني: عدم تناول العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة

في تقرير دائرة قاضي القضاة لعام 2023، لم يتم تناول العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي قد تؤثر على زيادة عدد القضايا، رغم الزيادة الملحوظة في عدد القضايا المنظورة (129,013 قضية). هذا يشير إلى نقص في التحليل العميق للأسباب التي قد تكون وراء هذا الارتفاع. [30]

- **العوامل الاجتماعية** : قد تكون الزيادة مرتبطة بتغيرات في التركيبة الأسرية أو معدلات الطلاق والنزاعات الأسرية، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع الطلب على المحاكم الشرعية. [31]

---

[28] موقع الأنباط الإخباري: الذي أشار إلى زيادة عدد القضايا ولكن لم يتطرق لتفسير الأسباب بشكل مفصل، رابط المصدر: https://alanbatnews.net/article/440402، موقع عمون الإخباري: تناول التقرير السنوي وذكر زيادة القضايا دون الخوض في التفاصيل حول العوامل التي تسببت في ذلك، رابط المصدر: https://www.ammonnews.net/article/869989، وكالة سرايا الإخبارية: التي تناولت نفس الموضوع مع الإشارة إلى الزيادة في القضايا دون إيضاح أسباب ذلك، رابط المصدر: https://www.sarayanews.com/article/955140.

[29] المصدر السابق.

[30] موقع الأنباط الإخباري: ذكر زيادة في القضايا، ولكنه لم يتناول الأسباب الاجتماعية أو الاقتصادية لهذه الزيادة، رابط المصدر: https://alanbatnews.net/article/440402، موقع عمون الإخباري: أشار إلى ارتفاع عدد القضايا، لكنه لم يتطرق للأسباب الاقتصادية أو الاجتماعية التي قد تكون وراء هذه الزيادة، رابط المصدر: https://www.ammonnews.net/article/869989، وكالة سرايا الإخبارية: تناولت الزيادة في القضايا، ولكنها لم تقدم تحليلاً معمقاً للأسباب المؤثرةن رابط المصدر: https://www.sarayanews.com/article/955140.

[31] المصدر السابق.

- **العوامل الاقتصادية** : في سياق اقتصادي صعب، قد تزداد النزاعات المتعلقة بالحقوق المالية، النفقة، الميراث أو العقوبات المتعلقة بالديون، مما يؤدي إلى تزايد عدد القضايا.[32]

المبحث الثاني: تحديات لم يتم معالجتها

المطلب الأول: غياب التركيز على الجرائم المستجدة مثل الاحتيال الإلكتروني

في تقرير دائرة قاضي القضاة لعام 2023، لم يتم تناول الجرائم المستجدة مثل **الاحتيال الإلكتروني**، وهو نوع من الجرائم الذي يشهد تزايدًا في السنوات الأخيرة. على الرغم من أن التقرير ركز على القضايا التقليدية مثل القضايا الأسرية والشرعية، إلا أنه لم يسلط الضوء على الجرائم الإلكترونية التي أصبحت تشكل تحديًا كبيرًا للأنظمة القضائية حول العالم.[33]

- **تحديات الجرائم الإلكترونية**[34]:
  الاحتيال الإلكتروني يشمل مجموعة واسعة من الجرائم مثل سرقة البيانات الشخصية، الاحتيال المالي عبر الإنترنت، والابتزاز الإلكتروني. هذه الجرائم تتطلب تكييفًا سريعًا للنظام القضائي مع التطور التكنولوجي.

- **عدم تغطية القضية في التقرير**[35]:
  كان من الممكن تناول هذه الجرائم ضمن القضايا التي تحتاج إلى تركيز أكبر من النظام القضائي، خاصةً في ظل تزايد استخدام الإنترنت والتكنولوجيا في الحياة اليومية، مما يجعل مكافحة هذه الجرائم تتطلب موارد خاصة، وتدريبًا مكثفًا للقضاة والكوادر القانونية.

المبحث الثاني: قياس الأثر

المطلب الأول: الحاجة لتقييم مستدام لفعالية برامج التدريب والوساطة

في تقرير دائرة قاضي القضاة لعام 2023، لم يتم التركيز بشكل كافٍ على **التقييم المستدام لفعالية برامج التدريب والوساطة** .على الرغم من نجاح هذه البرامج في تحسين أداء القضاة وتسهيل حل النزاعات الأسرية، إلا أن هناك حاجة لتقييم دوري وشامل لضمان استمرارية تحسين فعالية هذه البرامج في المستقبل.[36]

---

[32] المصدر السابق.

[33] موقع الأنباط الإخباري: تناول القضايا الشرعية التقليدية دون التطرق إلى الجرائم الإلكترونية الجديدة مثل الاحتيال الإلكتروني، رابط المصدر: https://alanbatnews.net/article/440402، موقع عمون الإخباري: أشار إلى القضايا التي تم التعامل معها في المحاكم الشرعية، لكنه لم يذكر الجرائم الإلكترونية، رابط المصدر: https://www.ammonnews.net/article/869989، وكالة سرايا الإخبارية: تناولت التقرير بشكل عام دون التطرق إلى التحديات الجديدة مثل الجرائم الإلكترونية، رابط المصدر: https://www.sarayanews.com/article/955140.

[34] المصدر السابق.

[35] المصدر السابق.

[36] موقع الأنباط الإخباري: ذكر الفوائد العامة للبرامج التدريبية، ولكنه لم يتطرق إلى أهمية التقييم المستمر لفعاليتها، رابط المصدر: https://alanbatnews.net/article/440402، موقع عمون الإخباري: تناول دور التدريب والوساطة بشكل إيجابي، لكنه لم يسلط الضوء على التقييم المستدام، رابط المصدر:

- **أهمية التقييم المستدام [37]:**

1- **البرامج التدريبية** :التقييم المستدام يساعد على تحديد مدى تطور مهارات القضاة والكوادر، مما يضمن مواءمة التدريب مع التطورات القانونية والتكنولوجية.

2- **الوساطة الأسرية** :قياس فعالية الوساطة بشكل دوري يعزز من قدرة مكاتب الإصلاح الأسري على تقديم حلول أكثر فعالية لحل النزاعات وتقليل القضايا المنظورة في المحاكم.

- **أثر التقييم المستدام [38]:**

وجود آلية تقييم فعالة يساهم في اكتشاف أي ثغرات أو تحديات قد تطرأ، ويساعد على تحسين البرامج بما يتماشى مع احتياجات المجتمع.

---

https://www.ammonnews.net/article/869989، وكالة سرايا الإخبارية: ناقشت برامج التدريب والوساطة دون التطرق إلى أهمية التقييم المستدام، رابط المصدر: https://www.sarayanews.com/article/955140.

[37] المصدر السابق.

[38] المصدر السابق.

الخاتمة

أولاً: النتائج:

1. التأكيد على أهمية النقد البنّاء لتطوير أداء المؤسسات.
2. دعوة لمواصلة تحسين الأداء بناءً على التقييمات السنوية.

ثانياً: التوصيات:

يوصي الباحث بعدة توصيات من أبرزها:

1. تضمين تحليل شامل للعوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة على أداء المحاكم.
2. زيادة التركيز على تقييم برامج التدريب وتأثيرها.
3. إدراج بيانات إضافية حول القضايا النوعية أو المعقدة.
4. تطوير استراتيجيات للتعامل مع القضايا الحديثة مثل الجرائم الإلكترونية.

المراجع

- موقع عمون الإخباري.
- وكالة سرايا الإخبارية.
- موقع الأنباط الإخباري.